

شركة إمداد لتأجير المعدات - ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت
البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة إمداد لتأجير المعدات - ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الأرباح أو الخسائر
5	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية
7	بيان التدفقات النقدية
19 - 8	إيضاحات حول البيانات المالية

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الشركة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهريّة حول قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجنا سوف يعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفقوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

أنا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما أننا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن الشركة تمسك بحسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البريع وشركاهم

دولة الكويت
11 فبراير 2018

شركة إمداد لتأجير المعدات - ش.م.ك. (مقفلة)
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاحات	الموجودات
			الموجودات المتداولة :
304,538	1,150,075	3	نقد ونقد معادل
400,000	-		وديعة استثمارية
488,005	398,004	4	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
2,760	-	5	مستحق من طرف ذي صلة
39,697	33,833		مخزون
1,235,000	1,581,912		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة :
5,486	4,988		موجودات مالية متاحة للبيع
389,000	389,000		ممتلكات ومعدات وآلات
1,225,000	1,175,500	6	عقار استثماري
1,619,486	1,569,488		مجموع الموجودات غير المتداولة
2,854,486	3,151,400		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة :
91,397	101,159	7	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
91,397	101,159		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة :
120,844	137,077	8	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
120,844	137,077		مجموع المطلوبات غير المتداولة
212,241	238,236		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية :
3,500,000	2,643,866	9	رأس المال
55,500	27,697	10	احتياطي إجباري
55,500	-	11	احتياطي عام
(1,621)	(2,120)		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
(967,134)	243,721		أرباح مرحلة (خسائر متراكمة)
2,642,245	2,913,164		مجموع حقوق الملكية
2,854,486	3,151,400		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (19) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

نائب رئيس مجلس الإدارة
رمزي حامد العجاني

رئيس مجلس الإدارة
سعد بنظر اللافني

شركة إمداد لتأجير المعدات - ش.م.ك. (مقفلة)
 بيان الأرباح أو الخسائر
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاحات	
784,486	904,915		إيرادات عمليات النقل والتأجير والصيانة
(531,624)	(620,155)	12	تكلفة عمليات النقل والتأجير والصيانة
252,862	284,760		مجمّل الربح
135,075	141,470		إيرادات تأجير عقارات
(18,526)	(19,814)	13	تكلفة تأجير عقارات
116,549	121,656		مجمّل الربح
369,411	406,416		مجموع مجمّل الربح
-	(21,978)	4	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
14,400	9,460	4	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لم يعد له ضرورة
(79,684)	(88,899)	14	مصاريف عمومية وإدارية
304,127	304,999		ربح التشغيل
-	(49,500)	6	التغير في القيمة العادلة لعقار استثماري
7,595	12,622		إيرادات عوائد
4,080	8,847		إيرادات أخرى
315,802	276,968		ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة
-	(2,493)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(2,746)	(3,057)		حصة الزكاة
313,056	271,418		ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (19) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

شركة إمداد لتأجير المعدات - ش.م.ك (مقفلة)
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	
313,056	271,418	ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر :
(1,746)	(499)	<u>بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر</u>
(1,746)	(499)	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع
		الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
<u>311,310</u>	<u>270,919</u>	مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (19) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

شركة أمداد لتأجير المعدات - ش.م.ك. (مقابلة)
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع الأرقام بالدينار الكويتي)

مجموع حقوق الملكية	(خسائر مترجمة) أرباح مرحلة	التغيرات التراكمية في القيمة المعادلة	احتياطي علم	احتياطي إجرائي	رأس المال
2,330,935	(1,280,190)	125	55,500	55,500	3,500,000
313,056	313,056	-	-	-	-
(1,746)	-	(1,746)	-	-	-
2,642,245	(967,134)	(1,621)	55,500	55,500	3,500,000
271,418	967,134	-	(55,500)	(55,500)	(856,134)
(499)	271,418	-	-	-	-
-	(27,697)	(499)	-	-	-
2,913,164	243,721	(2,120)	-	27,697	2,643,866

الرصيد في 1 يناير 2016
ربح السنة
مجموع الخسائر الشاملة للسنة
الرصيد في 31 ديسمبر 2016
إطفاء الخسائر المترجمة (إيضاح 1)
ربح السنة
مجموع الخسائر الشاملة للسنة
النحول إلى الإحتياطي الإجرائي
الرصيد في 31 ديسمبر 2017

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (19) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

شركة إمداد لتأجير المعدات - ش.م.ك. (مقفلة)
 بيان التدفقات النقدية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	
315,802	276,968	ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة
-	21,978	تسويات :
(14,400)	(9,460)	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
-	49,500	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لم يعد له ضرورة
(7,595)	(12,622)	التغير في القيمة العادلة لعقار استثماري
22,134	21,217	إيرادات عوائد
315,941	347,581	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(89,742)	80,588	التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(1,908)	2,760	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(1,552)	5,864	المستحق من طرف ذي صلة
(7,226)	6,957	مخزون
215,513	443,750	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(7,418)	(4,984)	التدفقات النقدية الناتجة من العمليات
-	(2,746)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
208,095	436,020	حصة الزكاة المدفوعة
(400,000)	400,000	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
7,595	9,517	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
(392,405)	409,517	صافي النقص (الزيادة) في ودیعة استثمارية
(184,310)	845,537	إيرادات عوائد مستلمة
488,848	304,538	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الإستثمارية
304,538	1,150,075	صافي الزيادة (النقص) في نقد ونقد معادل
		نقد ونقد معادل في بداية السنة
		نقد ونقد معادل في نهاية السنة (إيضاح 3)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (19) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

1- تأسيس ونشاط الشركة

إن شركة إمداد لتأجير المعدات ("الشركة") هي شركة مساهمة كويتية (مقفلة) مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب عقد تأسيس موثق لدى وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق - تحت رقم 3790 جلد 1 بتاريخ 11 يونيو 2005، وتعديلاته اللاحقة، والتي كان آخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري رقم 108170 بتاريخ 30 أكتوبر 2017، بموجب مذكرة رقم 10/50 صادرة بتاريخ 30 أكتوبر 2017، من إدارة الشركات المساهمة بناءً على اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 17 يوليو 2017، حيث جرى التأشير بالسجل التجاري بالآتي:

- 1- إطفاء جزء من الخسائر المتراكمة البالغة 967,134 دينار كويتي، كما في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، من الاحتياطي العام بمبلغ 55,000 دينار كويتي والاحتياطي الإجمالي بمبلغ 55,000 دينار كويتي، ليصبح المتبقي من الخسائر المتراكمة مبلغ 856,134 دينار كويتي.
- 2- تخفيض رأسمال الشركة المصدر والمدفوع بالكامل من 3,500,000 دينار كويتي إلى 2,643,866 دينار كويتي (إيضاح 9)، أي بمقدار 856,134 دينار كويتي لإطفاء المتبقي من رصيد الخسائر المتراكمة.
- 3- الموافقة على تعديل نص المادة رقم 6 من عقد التأسيس والمادة رقم 5 من النظام الأساسي ليصبحا كالتالي:
"حدد رأسمال الشركة بمبلغ 2,643,866 دينار كويتي (اثنان مليون وستمائة وثلاثة وأربعين ألف وثمانمائة وستة وستين دينار كويتي) موزعة على 26,438,660 سهم قيمة كل سهم 100 فلس كويتي وجميع الأسهم نقدية".

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة من أجلها هي كما يلي :

1. تملك وإيجار واستئجار الآلات والمعدات الثقيلة والخفيفة.
2. القيام بجميع أعمال التصليح والصيانة لكافة المعدات والآلات المتعلقة بالشركة.
3. تملك وإيجار واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لتحقيق أغراض الشركة.
4. استيراد وتصدير وبيع الآلات والمعدات الثقيلة والخفيفة.
5. وكيل بالعمولة فيما يتعلق بالآلات والمعدات الثقيلة والخفيفة خاص بأغراض الشركة.
6. استغلال الفوائد المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة وتنفيذ الشركة في ممارسة أعمالها بتعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية السمة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر أي من الأغراض المتقدمة على أنها تجيز للشركة القيام بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أعمال ربوية سواء في صورة فوائد أو أية صورة أخرى.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلتحقها بها.

إن الشركة مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 108170 بتاريخ 17 نوفمبر 2011.

إن عنوان الشركة المسجل هو صندوق بريد 42205، الشويخ 70653، دولة الكويت.

إن الشركة مملوكة بنسبة 98% من قبل شركة مبرد القابضة - ش.م.ك.ع. (الشركة الأم) (سابقاً : شركة مبرد للنقل - ش.م.ك.ع.).

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 11 فبراير 2018. إن البيانات المالية المرفقة خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة حيث لها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها .

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أسس الإعداد :

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية المتاحة للبيع والعقارات الاستثمارية والتي تدرج بقيمتها العادلة.

المعايير والتفسيرات الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2017، لمعلقة بالشركة وبياناتها كالتالي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) - مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، تتطلب من المنشأة بتقديم إفصاحات تتيج لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغييرات في المطلوبات الناشئة من أنشطة التمويل، بما في ذلك التغييرات النقدية والتغير نقدية.

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2012 - 2014:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) - الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى
يبين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) أن المنشأة لا تحتاج إلى تزويد ملخص معلومات مالية للحصص في الشركات التابعة، الشركات الزميلة أو شركات المحاصة والمصنفة (أو متضمنة في مجموعة مستبعدة والمصنفة) بغرض البيع. إن التعديلات توضح أن ذلك هو الامتياز الوحيد من متطلبات الإفصاح للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) عن الحصص. إن التعديلات سارية المفعول من 1 يناير 2017، ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - الأدوات المالية - الإفصاحات.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية للشركة.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير
إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وهي غير جارية التأثير، ولم يتم تطبيقها بعد من قبل الشركة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية
يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية وأن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في التحقق ولمدة التحقق للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء
يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) - الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) - عقود الإنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) - برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) - إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) - الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) - إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى، مثل معيار المحاسبة الدولي رقم 17. كما توفر متطلباتها نموذجاً للاعتراف بقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. إن المعيار سيحدد مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالطبيعة، المدى والتوقيت وكذلك أي عدم تأكد للإيرادات والتدفقات النقدية مع العملاء.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التأجير
يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، وسوف يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 - التأجير. إن المعيار الجديد لا يغير بشكل جوهري المحاسبة للتأجير للمؤجرين ويتطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة على الأصول ذات القيمة المنخفضة والإيجارات على المدى القصير. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيعترف المستأجر على التزام بسداد دفعات الإيجار وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار. يسمح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15) في نفس التاريخ. يجب على المستأجر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 باستخدام إما طريقة الأثر الرجعي الكامل أو طريقة الأثر الرجعي المعدل.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) - تحويل العقار الاستثماري
تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح متى يجب على المنشأة تحويل العقار، بما في ذلك عقارات قيد الإنشاء أو التطوير إلى أو من العقار الاستثماري. تبين التعديلات أن حدوث تغيير في الاستخدام عندما يقابل أو يتوقف عن مقابلة تعريف العقار الاستثماري مع وجود أدلة على تغيير الاستخدام. مجرد تغيير في نية الإدارة في استخدام العقار لا تقدم دلائل على تغيير في الاستخدام.

إن تلك التعديلات والمعايير لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية للشركة، فيما عدا المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التأجير، حيث أن الشركة بصدد احتساب التأثير المحتمل مع بياناتها المالية الناتجة من تطبيق هذا المعيار.

ب - الأدوات المالية :

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقيات التعاقدية. إن العوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية فيتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للشركة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد ونقد معادل، ودیعة استثمارية، المدينين، مستحق من طرف ذي صلة، الموجودات المالية المتاحة للبيع والدائنين.

• الموجودات المالية :

أ - النقد والنقد المعادل:

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

ب - المدينون :

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الإعتيادي، ويتم الإعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم احتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين. تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في احتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب مخصص، ويتم الإعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

ج - الاستثمارات المالية :

التحقق المبدئي والقياس :

تقوم الشركة بتصنيف استثماراتها المالية التي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وقروض ودم مدينة، وإستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق، وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الإستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي لها.

الموجودات المالية المتاحة للبيع :

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ التسوية - وهو التاريخ الذي تم فيه تسليم الموجودات إلى أو بواسطة الشركة. يتم قيد الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

بعد التحقق المبدئي، يتم إدراج الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل الشركة عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الأخرى، فيما عدا فروق تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين المالية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، حيث يتم إدراج تلك الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر، مع إدراج التغيرات الأخرى في قيمتها العادلة في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الأخرى.

في حالة عدم توافر طريقة موثوق بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع ، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر .

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمار (كلياً أو جزئياً) في إحدى هاتين الحالتين :

- أ. عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي، أو ،
- ب. عندما تحول الشركة حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، وذلك في الحالات التالية:

1. إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل الشركة .
2. عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل. عندما تحتفظ الشركة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع ، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح أقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الإعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي ، ويتم تحديد الانخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية . في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوماً منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الإعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر - تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر. إن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر لأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر، بينما يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة لأدوات الدين المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند وجود أدلة موضوعية على أن أسباب الزيادة في القيمة العادلة لتلك الموجودات المالية ترتبط بأحداث لاحقة لا حاسبة لخسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها مسبقاً.

• المتطلبات المالية :

الدائنون :

يمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين . يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي . يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي . يتم تصنيف الدائنين كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول). وبخلاف ذلك ، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة .

ج - المخزون :

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل ، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقادمة أو بطيئة الحركة . تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة والمصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية . تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح .

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوماً منه تكاليف الإنجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقادمة وبطيئة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

د - العقارات الاستثمارية :

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض إكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية . يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي حدث بها التغيير.

يمكن تصنيف الحصص في العقارات المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تشغيلي كعقارات استثمارية فقط إذا توافقت تلك العقارات مع تعريف العقارات الاستثمارية وكان المستأجر يستخدم طريقة القيمة العادلة.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند إستبعادها أو سحبها نهائياً من الإستهلاك ولا يوجد أية منافع إقتصادية مستقبلية متوقعة من الإستبعاد. ويتم إحتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغيير في إستخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيلياً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغيير في الإستهلاك يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الإستهلاك. في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري. تقوم المجموعة بالحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الإستهلاك.

هـ - ممتلكات ومعدات والآت :

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات والآلات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات والآلات ، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات والآلات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسمة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات والآلات.

تظهر ممتلكات ومعدات والآت بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات وبدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم مراجعة القيمة الدفترية لممتلكات ومعدات والآت لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبند الممتلكات والمعدات والآلات وذلك كما يلي :

سنوات	آلات ومعدات عدة وأدوات أثاث وديكورات
10 - 5	
5 - 4	
4	

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات والآلات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات والآلات عند استبعادها أو عند انتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

و - انخفاض قيمة الموجودات :

في نهاية الفترة المالية ، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات . إذا كان يوجد دليل على الانخفاض ، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت) . إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد ، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى . يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب . يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل ، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد.

يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر ، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم .

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد . يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة . يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم .

ز - مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي و عقود الموظفين . إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي .

ح - رأس المال :

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ط - تحقق الإيراد :
يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة . يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات ، والخصومات والتزيلات.

تقوم الشركة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للشركة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه . إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع . تستند الشركة في التقديرات على النتائج التاريخية، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده.

عقود النقل
يتم الاعتراف بإيرادات عقود النقل طبقاً لنسبة العمل المنجز أو وفقاً للفترة الزمنية المنقضية من عقود الخدمات المرتبطة بالمدة .

تقديم الخدمات
يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء .

إيرادات العوائد
تحتسب إيرادات العوائد ، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب العوائد الفعلية.

الإيجارات
يتم تحقق إيرادات الإيجارات ، عند اكتسابها، على أساس نسبي زمني.

الإيرادات والمصاريف الأخرى
يتم تحقق الإيرادات والمصاريف الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ي - المخصصات :
يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة التزام قانوني حالي أو محتمل ، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الإلتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام . ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي . وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً ، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام . لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ك - عقود الإيجار :
تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية . تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تمويلية.

إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب ، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل .

عقد الإيجار التشغيلي :

أ. الشركة كمؤجر
يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار . إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

ب. الشركة كمستأجر
إن دفعات الإيجار المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار . إن العوائد المستلمة والمستحقة كحافز للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار .

ل - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي :
يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة والمحلول إلى الاحتياطي الإيجاري وأي خسائر متركمة . لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 ، نظراً لوجود خسائر متركمة للشركة.

م - حصة الزكاة :
يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ن - العملات الأجنبية :

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في ببسات الأرباح أو الخسائر للفترة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المسففة كموجودات مالية متاحة للبيع يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الأخر.

س - الأحداث المحتملة :

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لمداد إلزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تغيير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ع - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

إن الشركة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبينة في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية :

1- تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للشركة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة بها. إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2- تصنيف الأراضي

عند إقتناء الأراضي، تصنف الشركة الأراضي كعقارات استثمارية عندما يكون غرض الشركة لتأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

3- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء و رواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

4- تصنيف الموجودات المالية

عند إقتناء الأصل المالي، تقرر الشركة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "متاح للبيع" أو "محتفظ به حتى الاستحقاق". تتبع الشركة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.

ب- التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تغييرات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي :

1- عقود النقل طويلة الأجل

يتم التحقق من إيرادات عقود النقل طويلة الأجل على أساس نسبة الإنجاز، ويتم احتساب نسبة الإنجاز بناء على نسبة تكاليف الأعمال المنجزة على العقد حتى تاريخه لإجمالي التكاليف المقدرة لعقد النقل. إن تحقق الإيرادات على أساس الخصائص المذكورة أعلاه يتوافق مع نسبة الإنجاز الحقيقية. إن تحديد التكاليف المقدرة ونسبة الإنجاز تتضمن تقديرات. إن التكاليف والإيرادات المقدرة يجب أن تأخذ في الاعتبار المطالبات والتغيرات المتعلقة بعقد النقل.

2-

مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إبدائه عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها بإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تنائب أو تصبح متقدمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معيار تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل نغدم وتقييمات تقنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض النعم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

3- تقييم العقارات الاستثمارية

- تقوم الشركة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر ، حيث يتم استخدام ثلاث طرق أساسية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية :
1. طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، والتي يتم فيها استخدام المبالغ المتوالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل لإستنادا إلى العقود والشروط الإيجارية القائمة وخصمها للقيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس المخاطر المتعلقة بهذا الأصل .
 2. رسملة الدخل : والتي يتم بها تقدير قيمة العقار إستنادا إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوما على معدل العائد المتوقع من العقار طبقا لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.
 3. تحاليل المقارنة ، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل .

3- نقد ونقد معادل

2016	2017	
624	825	نقد في الصندوق
303,914	274,250	نقد لدى البنوك
-	875,000	وديعة استثمارية
304,538	1,150,075	

بلغ معدل الفائدة الفعلي على الوديعة الاستثمارية 1.75% سنوياً، تستحق هذه الوديعة بمعدل 91 يوم.

4- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2016	2017	
1,147,680	1,062,178	مدينون تجاريون (أ)
(686,970)	(699,488)	ناقصاً : مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)
460,710	362,690	صافي المدينين التجاريين
4,508	10,099	موظفون مدينون
1,765	9,764	دفعات مقدمة للموردين
17,937	11,664	مصاريف مدفوعة مقدما
2,885	3,587	إيرادات مستحقة
200	200	تأمينات مستردة
488,005	398,004	

(أ) مدينون تجاريون :

إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة ، ويتم تسويتها عادة خلال 90 يوم. إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هي كما يلي :

المجموع	منخفضة القيمة	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها			لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	
		أقل من 90 يوم	91 - 180 يوم	أكثر من 365 يوم		
1,062,178	699,488	-	27,433	90,905	244,352	2017
1,147,680	686,970	29,277	30,960	192,455	208,018	2016

كما في 31 ديسمبر 2017، بلغت أرصدة المدينين التجاريين التي تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 118,338 دينار كويتي (2016 : 252,692 دينار كويتي). إن هذه الأرصدة متعلقة بعدد من العملاء المستقلين الذين ليس لهم سابقة في عدم السداد.

(ب) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن حركة مخصص ديون مشكوك في تحصيلها هي كما يلي :

2016	2017	
743,673	686,970	الرصيد في بداية السنة
-	21,978	المحمل خلال السنة
(42,303)	-	مخصص مستخدم خلال السنة
(14,400)	(9,460)	مخصص لم يعد له ضرورة
686,970	699,488	الرصيد في نهاية السنة

شركة إمداد لتأجير المعدات - ش.م.ك. (مقفلة)
إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

5- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة
قامت الشركة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين ، وشركات تحت السيطرة المشتركة . إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة الشركة . إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي :

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:

المجموع		شركات تحت سيطرة مشتركة	مساهم رئيسي	
2016	2017			
2,760	-	-	-	مستحق من طرف ذي صلة
1,225,000	1,175,500	-	1,175,500	عقار استثماري (محفظة عقارية مدارة من طرف ذي صلة)

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر:

المجموع		شركات تحت سيطرة مشتركة	مساهم رئيسي	
2016	2017			
24,000	60,000	-	60,000	تكلفة عمليات النقل والتأجير والصيانة

مزايا أفراد الإدارة العليا
لا تقوم الشركة بتكبد أية مزايا لأفراد الإدارة العليا حيث أن جميع أفراد الإدارة العليا هم موظفوا الشركة الأم.

6- عقار استثماري

مجموع تجاري		
1,225,000		في 1 يناير 2016
1,225,000		في 31 ديسمبر 2016
(49,500)		التغير في القيمة العادلة
1,175,500		في 31 ديسمبر 2017

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقار الاستثماري من قبل مقيم مستقل معتمد من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

- إن القيمة العادلة للعقار الاستثماري المشار إليه تمثل حصة الشركة بنسبة 50% في محفظة عقارية تدار من قبل طرف ذي صلة.
- إن العقار الاستثماري مشيد على أرض حق إنتفاع بموجب عقد مبرم مع الهيئة العامة للصناعة لمدة خمس سنوات ينتهي في 9 نوفمبر 2019، وهو قابل للتجديد لمدد مماثلة بعقد واتفاق جديد.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقار الاستثماري، قام المقيم المستقل باستخدام أساس التقييم الموضح في البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقار الاستثماري:

2017		أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
المستوى الثالث	المستوى الثاني	خصم التدفقات النقدية	مجموع تجاري
1,175,500	-		
2016		أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
المستوى الثالث	المستوى الثاني	طريقة أسعار السوق المقارنة	مجموع تجاري
-	1,225,000		

شركة إمداد لتأجير المعدات - ش.م.ك. (مقفلة)
إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

7- دانتون وأرصدة دائنة أخرى

2016	2017	
8,258	5,176	دانتون تجاريون (أ)
50,786	52,290	إجازات موظفين مستحقة
23,272	34,304	مصاريف مستحقة
4,815	2,580	دفعات مقدمة من العملاء
1,520	1,259	دانتون موظفون
2,746	3,057	حصة الزكاة المستحقة
-	2,493	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المستحقة
91,397	101,159	

(أ) إن أرصدة الدائنين التجاريين لا تحمل فوائد ويتم سدادها خلال متوسط فترة 90 يوماً.

8- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2016	2017	
106,128	120,844	الرصيد في بداية السنة
22,134	21,217	المحمل على السنة
(7,418)	(4,984)	المدفوع خلال السنة
120,844	137,077	الرصيد في نهاية السنة

9- رأس المال
يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 26,438,660 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، أي بقيمة إجمالية 2,643,866 دينار كويتي (إيضاح 1) (2016 - 35,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، أي بقيمة إجمالية 3,500,000 دينار كويتي)، وجميع الأسهم نقدية.

10- احتياطي إجباري
وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من ربح السنة، قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة.

11- احتياطي عام
وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة، يتم تحويل نسبة مئوية من صافي ربح السنة تحدد من قبل الإدارة إلى حساب الاحتياطي العام. اقترح مجلس إدارة الشركة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 11 فبراير 2018 عدم تحويل أي نسبة إلى حساب الاحتياطي العام. إن هذا الاقتراح خاضع لموافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة.

12- تكلفة عمليات النقل والتأجير والصيانة

2016	2017	
374,671	413,307	تكاليف موظفين
24,000	60,000	إيجارات
7,754	8,554	مصاريف وقود
53,431	78,016	قطع غيار
8,668	9,073	مصاريف نقل وتحصيل
25,288	19,276	تأمينات
18,528	20,330	صيانة معدات
8,000	-	تأجير معدات
11,171	11,369	مصاريف أخرى
113	230	غرامات وتراخيص
531,624	620,155	

13- تكلفة تأجير عقارات

2016	2017	
671	600	تكاليف موظفين
9,199	7,500	إيجارات
2,108	2,601	مصاريف ماء وكهرباء
6,548	9,113	مصاريف أخرى
18,526	19,814	

14- مصاريف عمومية وإدارية

2016	2017
57,540	60,170
22,144	28,729
79,684	88,899

تكاليف موظفين
مصاريف أخرى

15- توزيعات نقدية

وافقت الجمعية العامة للمساهمين المنعقدة بتاريخ 16 مايو 2017، على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

16- المطالبات التضامنية

توجد لدى الشركة مطالبات تضامنية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة ضد الغير ومن الغير ضد الشركة، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء، وفي رأي الإدارة فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير مطبي مادي على البيانات المالية للشركة. وعليه، لم يتم إدارة الشركة بتقيد مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظراً لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ البيانات المالية المرفقة.

17- إدارة المخاطر المالية

تستخدم الشركة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل، وديعة استثمارية، المدينين، مستحق من طرف ذي صلة، الموجودات المالية المتاحة للبيع والدائنين، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم الشركة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر العائد:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر العائد لموجوداتها ومطلوباتها ذات العائد المتغير. إن أسعار العوائد الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات المالية تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها، لا تتعرض الشركة حالياً لهذه المخاطر.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار العائد مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح الشركة من خلال أثر تغيير معدل العوائد:

2017		
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر	رصيد الوديعة كما في 31 ديسمبر	الزيادة (النقص) في معدل العائد
-	-	± 0.5%
وديعة بالدينار الكويتي		
2016		
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر	رصيد الوديعة كما في 31 ديسمبر	الزيادة (النقص) في معدل العائد
± 2,000	400,000	± 0.5%
وديعة بالدينار الكويتي		

مخاطر الائتمان:

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك، وديعة استثمارية، المدينين ومستحق من طرف ذي صلة. إن أرصدة البنوك والوديعة الاستثمارية مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة. إضافة إلى أن طرف ذي صلة المدين من ذوي الملاءة المالية، كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص النيون المشكوك في تحصيلها. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزيعهم على صناعات مختلفة.

إن الحد الأعلى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك، وديعة استثمارية، المدينين ومستحق من طرف ذي صلة.

مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التقلبات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض الشركة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للشركة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص الشركة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا تتعرض الشركة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الشركة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم الشركة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري ومستمر في وديعة استثمارية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسديد السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للشركة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية مسارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية

2017			
المجموع	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 3 شهور	
101,159	59,099	42,060	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
101,159	59,099	42,060	المجموع
2016			
المجموع	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 3 شهور	
91,397	54,488	36,909	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
91,397	54,488	36,909	المجموع

مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من إستثمارات الشركة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، وهو غير جوهري حالياً.

18- قياس القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الموجودات المالية كموجودات مالية المتاحة للبيع والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية المتداولة من قبل الغير، بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن استلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بالطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل، أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مخلفات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشطة المعلن (غير المعلنة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مخلفات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مخلفات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2017		موجودات مالية متاحة للبيع
المجموع	المستوى الأول	
4,988	4,988	
2016		موجودات مالية متاحة للبيع
المجموع	المستوى الأول	
5,486	5,486	

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها النظرية. لقد قدرت إدارة الشركة أن القيمة العادلة لموجوداتها ومطلوباتها المالية تقارب قيمتها النظرية بشكل كبير نظراً لفقر إستحقاق هذه الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، تحدد الشركة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقييم أساس التصنيف، إستناداً إلى أقل مستوى مخلفات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

تم الإفصاح عن القيمة العادلة للعقار الاستثماري في إيضاح رقم (6).

19- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف الشركة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية. وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية يمكن الشركة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، الحصول على قروض جديدة.